

Distr.
GENERAL

TD/B/55/5
7 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية والهياكل الأساسية والتنمية

مذكرة معلومات أساسية أعدها أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

تسلط هذه المذكرة الضوء على النتائج المعروضة في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية والتحديات الذي تمثله الهياكل الأساسية.

إن تلبية الاحتياجات الضخمة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، من الاستثمار في الهياكل الأساسية تتطلب زيادة مشاركة القطاع الخاص الذي تمثله في كثير من الحالات الشركات عبر الوطنية. وإن مشاركة الشركات عبر الوطنية قد تُكْمَل الاستثمار المحلي العام والخاص في الهياكل الأساسية، ولكنها لن تكون بديلاً عنه. وبما أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية هي، من حيث طبيعتها، باحثة عن الأسواق في معظمها، فإنه يصعب أحياناً على البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة ونظم الإدارة الضعيفة جذب تلك الاستثمارات. وسوف لن تستثمر الشركات عبر الوطنية سوى في المشاريع ذات العائدات المناسبة. وإن نمو الطلب في كثير من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الضخمة الناشئة يقود المستثمرين المحتملين إلى توقع عائدات كبيرة مقابل مستوى معين من المخاطرة. وينبغي أن تكون التوقعات واقعية، ولكن يمكن للاستراتيجيات والسياسات الحكومية أن تؤثر في ذلك.

وفي حين أن الأثر النهائي للشركات عبر الوطنية يتوقف على سلوك كل شركة، فإن أهم العوامل المحددة هو نوعية الإطار المؤسسي واللوائح في البلد المضيف. والطريقة المثلى هي أن إعادة الهيكلة التنافسية،

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

ووضع لوائح ناظمة وإنشاء وكالة تنظيمية مستقلة ينبغي أن تسبق الخطوات الهادفة إلى فتح الأبواب للاستثمارات الخارجية. ومن بين الصناعات المختلفة في مجال الهياكل الأساسية، فإن أعلى درجات الانفتاح هي في مجال الاتصالات بواسطة الهاتف النقال وأدناها هي في مجال المياه. والبلدان عامة أكثر انفتاحاً على مشاركة الشركات عبر الوطنية في أقسام الصناعة التي يسهل نسبياً تفكيكها وعرضها للمنافسة، وفي البلدان ذات القدرات المؤسسية والتنظيمية الأكبر.

ولفهم مدى ملاءمة الأشكال المختلفة لتوفير خدمات الهياكل الأساسية - التي تتراوح من توفيرها بواسطة الحكومة إلى أشكال مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى الخصخصة الكاملة - فإن الحكومات بحاجة إلى تطوير قدراتها على تقييم الخيارات المختلفة وتصميم ورصد مشاريع محددة. كما أن عدم التناظر في المعلومات والخبرة بين إحدى الشركات عبر الوطنية ذات الخبرة وحكومة ما يمكن أن يجعل الأمر غير مؤات لموظفي القطاع العام في مفاوضاتهم مع الشركات. ويلزم بذل جهود أكبر لبناء القدرات في هذا المجال.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه واضعي السياسات في وضع هياكل تحفيزية مناسبة للشركات عبر الوطنية للقيام باستثمارات تساعد على تحقيق أهداف إنمائية متعددة. وقد يتطلب هذا الأمر الجمع بين تحسين أسلوب الإدارة في البلدان المضيفة، ودعم أكبر من المجتمع الدولي، وسلوكاً مسؤولاً من جانب المستثمرين. ومن أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب من عملية إشراك الشركات عبر الوطنية والتصدي للشواغل المتوقعة، لا بد من تضافر جهود جميع الأطراف المعنية.

مقدمة

١- قررت الدول الأعضاء في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد أن يقوم مؤتمر التجارة والتنمية بجملة أمور، من بينها التركيز على "استعراض المنشورات الرئيسية والعمل كمحفل لنشر الاستنتاجات الرئيسية" (اتفاق أكرا، الفقرة ١٩٢(ب)). وتُعد مذكرة المعلومات الأساسية هذه بمثابة الأساس لمداورات المجلس بشأن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية والتحدي الذي تمثله الهياكل الأساسية، والذي سيصدر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وترتكز هذه المذكرة بدرجة كبيرة على تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، وتقدم استعراضاً مسبقاً لبعض الاتجاهات الرئيسية والدروس المتصلة بالسياسات التي سلط التقرير الضوء عليها.

٢- وصناعات الهياكل الأساسية هي ذات أهمية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان^(١). فهي تقدم خدمات حاسمة الأهمية من أجل الكفاءة والقدرة التنافسية ونمو أنشطة الإنتاج. والحصول بيسر على الكهرباء ومياه الشرب من المحددات الهامة للمستوى المعيشي لعامة الشعب في بلد ما. وكذلك فإن دور الهياكل الأساسية في دعم الأنشطة الإنتاجية وتحقيق الحد الأدنى من نوعية الحياة هو هام للغاية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، تكون احتياجات الاستثمار في الهياكل الأساسية ضخمة، في حين أن قدرة الاقتصاد المحلي على تأمين الموارد الضرورية محدودة.

٣- وإن تلبية الاحتياجات الضخمة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، من الاستثمار في الهياكل الأساسية تتطلب زيادة مشاركة القطاع الخاص الذي تمثله في كثير من الحالات الشركات عبر الوطنية. بيد أن جذب الشركات عبر الوطنية وتحقيق أكبر قدر من المنافع من مشاركتها كلاهما أبعد من أن يكون مباشراً. وبالتالي، يلزم للحكومات أن تنظر في مسألة متى يكون مناسباً ومجدياً زيادة مشاركة الشركات عبر الوطنية في تطوير وإدارة هياكلها الأساسية، وفي كيفية التأكد من أن المشاريع التي تشارك فيها هذه الشركات ستساعد على تعزيز أهدافها الإنمائية. ويواصل مقررو السياسات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة البحث عن سبل توفير هياكل أساسية بأسلوب مناسب وفعال وعادل.

٤- وهذه المذكرة منظمة على النحو التالي: الفصل الأول يسلط الضوء على ما تواجهه البلدان النامية من احتياجات هائلة من الاستثمارات في الهياكل الأساسية. والفصل الثاني يتناول بعض الاتجاهات الآخذة في الظهور فيما يخص حجم وطبيعة مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات الهياكل الأساسية المختلفة وفي المناطق المختلفة، مع ملاحظة الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. والفصل الثالث يضع الخطوط العريضة للآثار الرئيسية المتوقعة التي يمكن أن تحدثها مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلد المضيف، كما يناقش ما هو مطلوب لتأمين المنافع. أما الفصل الرابع فيتناول دور السياسات

(١) تركز هذه المذكرة على الهياكل الأساسية المادية التي تشمل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والصرف الصحي والمطارات والطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية (ويشار إلى الأربعة الأخيرة بالهياكل الأساسية الخاصة بالنقل).

الوطنية والدولية في تعزيز أنشطة الشركات عبر الوطنية في سياق مواجهة التحدي الذي تمثله الهياكل الأساسية. ويتضمن الفصل الأخير خاتمة المذكرة.

أولاً - احتياجات هائلة من الاستثمارات في الهياكل الأساسية

٥- تُعتبر خدمات الهياكل الأساسية عاملاً رئيسياً في القدرة التنافسية في أي اقتصاد. ويرى الكثير من الحكومات في الهياكل الأساسية، وخاصة النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، مفتاح التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. والهياكل الأساسية الجيدة في مجالي النقل والاتصالات يمكن أن تسهم في القدرة التنافسية للاقتصاد على المستويين الوطني ودون الوطني، وفي الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الهياكل الأساسية الجيدة هو أحد العوامل الرئيسية التي تحدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى بلد ما.

٦- وتقديرات احتياجات البلدان النامية من الاستثمارات في الهياكل الأساسية تفوق كثيراً المبالغ المحددة في خطط الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. ويسبب هذا فجوة تمويلية كبيرة في خدمات الهياكل الأساسية. فعلى سبيل المثال:

(أ) في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، قد تتجاوز الفجوة بين التمويل المطلوب والتمويل المتاح نسبة ٥٠ في المائة. فثمة حاجة إلى ٤٠ مليار دولار من الاستثمارات سنوياً في مرافق جديدة وصيانة الهياكل الأساسية حتى عام ٢٠١٥، وذلك لتحقيق أهداف الحد من الفقر المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية، إذ تتطلب الطرق والكهرباء أكبر الاستثمارات. ومن المتوقع توفير مبلغ ١٦,٥ مليار دولار سنوياً من مصادر داخلية وخارجية محددة ومن المساعدة الإنمائية الرسمية، كما يُقدر العجز السنوي في التمويل بمبلغ ٢٣,٥ مليار دولار (Estache, 2005; Taylor, 2007)؛

(ب) وتُعتبر الاحتياجات والفجوات التمويلية في آسيا وأوقيانوسيا كبيرة هي الأخرى، وبخاصة مع وضع متطلبات الاستثمار الضخمة للصين والهند في الاعتبار (بنك التنمية الآسيوي، وبنك اليابان للتعاون الدولي، والبنك الدولي، ٢٠٠٥)^(٣). وعلى المنطقة أن تستثمر، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، نحو ٦٠,٨ مليار دولار سنوياً في تطوير الهياكل الأساسية، في حين أن متوسط الاستثمار السنوي الفعلي في السنوات الأخيرة لم يبلغ سوى ٣٨,٨ مليار دولار (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٦؛ Heyzer, 2007)؛

(ج) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تُعتبر الفجوة التمويلية كبيرة أيضاً. فالمنطقة تنفق حالياً في المتوسط ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الهياكل الأساسية، في حين تُقدر النسبة المطلوبة بنحو ٦-٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) مثلاً، لدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، تحتاج الهند لمتوسط استثمار سنوي يُقدر بنحو ٩٩ مليار دولار في عشرة من قطاعات الهياكل الأساسية الرئيسية. ومن المتوقع أن يوفر القطاع العام ٧٠ في المائة من هذا الاستثمار، في حين يوفر القطاع الخاص النسبة المتبقية (حكومة الهند، مفوضية التخطيط، ٢٠٠٧).

ثانياً - مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات الهيكل الأساسية: الاتجاهات مؤخراً

٧- يُعد حشد الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من أشكال مشاركة الشركات غير الوطنية إحدى طرق تدارك النقص في خدمات الهياكل الأساسية في البلدان النامية. ويمكن لهذه المشاركة أن تكمل الاستثمار المحلي العام والخاص في الهياكل الأساسية، ولكنها لن تكون بديلاً عنه.

٨- وتشير البيانات المتاحة عن رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى أن نصيب صناعات الهياكل الأساسية من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم يقارب الـ ١٠ في المائة، ولكن يشكل هذا زيادة سريعة مقارنة بنسبتها في عام ١٩٩٠ والتي بلغت نحو ٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الاستثمار المباشر الأجنبي، شجع الكثير من البلدان أشكالاً أخرى لمشاركة الشركات عبر الوطنية، مثل ترتيبات الامتيازات المتمثلة في الإنشاء - الامتلاك - التشغيل، أو الإنشاء - الامتلاك - التحويل، أو إعادة التأهيل - الامتلاك - التحويل. والأثر الكامل على مستوى الاستثمار هو ناجم عن هذه الامتيازات، وكذلك عن الاستثمار الأجنبي المباشر^(٣).

٩- وقد حدثت طفرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات الهياكل الأساسية في أواخر التسعينات من القرن الماضي، وانخفضت التدفقات في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، ثم استعادت قوتها بشكل جزئي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. والزيادة الكبيرة في أواخر التسعينات تُعزى جزئياً إلى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فقاصة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر في الهياكل الأساسية على نطاق العالم قد ارتفع بشكل ملحوظ في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ (٣٠ ضعفاً ليصل إلى ٧٨٦ مليار دولار)، وكذلك في البلدان النامية (٢٩ ضعفاً ليصل إلى ١٩٩ مليار دولار).

١٠- وإن التزامات الاستثمار الأجنبي (الذي يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والامتيازات وغيرها من مشاركات الشركات عبر الوطنية) في مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية^(٤) تبين أنه، منذ أواخر التسعينات، عندما ذهب معظم استثمار الشركات عبر الوطنية في الهياكل الأساسية إلى أمريكا اللاتينية، حصلت آسيا وأفريقيا على نصيب كبير. ففي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، حازت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ٦٧ في المائة من مجموع الالتزامات الأجنبية التي قدمتها الشركات عبر الوطنية في صناعات الهياكل الأساسية في

(٣) بسبب طبيعة هذه الامتيازات - مثلاً، إعادة تأهيل أو إنشاء هياكل أساسية وإدارة الخدمات المتصلة بها - فإن الشركات عبر الوطنية المشاركة عن طريق هذه الترتيبات تستثمر أموالاً طائلة. فعلى سبيل المثال، فإن امتيازات الإنشاء - الامتلاك - التشغيل، أو الإنشاء - الامتلاك - التنازل قد استُعملت بصورة عامة في مشاريع جديدة في أمريكا اللاتينية (وآخرون، ٢٠٠٤).

(٤) إن التزامات الاستثمار في قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية تشمل الالتزامات التي قدمتها الشركات عبر الوطنية والقطاع الخاص المحلي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وإذا كانت للدولة أو الشركات المملوكة لها حصة في مشاريع القطاع الخاص هذه، فإنها تكون مشمولة في المجموع. غير أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية التي وفرتها الدولة بمفردها ليست مشمولة.

الاقتصادات النامية، ولكنها لم تحصل سوى على ٣٢ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، زاد نصيب آسيا وأوقيانوسيا من ٢١ في المائة إلى ٣٨ في المائة، كما زاد نصيب أفريقيا من ١٢ في المائة إلى ٣٠ في المائة^(٥).

١١- وتؤدي الشركات الأجنبية دوراً هاماً في مشاريع الهياكل الأساسية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتشير البيانات الخاصة بالتزامات الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية بمشاركة القطاع الخاص إلى أن المستثمرين الأجانب مثلوا نحو ٢٩ في المائة من هذه الالتزامات في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (الشكل ١-١). وحسب المناطق دون الإقليمية، كانت النسبة أدنى في آسيا (٢٠ في المائة) وأعلى في أفريقيا (٣٦ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣٣ في المائة). وبلغت الأنصبة المقابلة في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ٤١ في المائة. وحسب الصناعة، فإن نصيب المستثمرين الأجانب في مجموع الالتزامات في البلدان النامية كان الأعلى في الاتصالات السلكية واللاسلكية (٣٥ في المائة)، تليها الطاقة (٣٠ في المائة)، فالمياه والصرف الصحي (٢٥ في المائة)، ثم الهياكل الأساسية في مجال النقل (١٩ في المائة).

١٢- ونصيب أقل البلدان نمواً هو أقل من ١ في المائة من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الهياكل الأساسية. والبيانات الخاصة بالتزامات الاستثمار الأجنبي تؤكد المركز الهامشي لتلك البلدان. فمثلاً، خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، جذبت أقل البلدان نمواً ما يتجاوز قليلاً نسبة ٥ في المائة من التزامات الاستثمار الأجنبي (٢٤٦ مليار دولار) في الهياكل الأساسية في البلدان النامية. ومعظم الالتزامات المتصلة بالهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً كانت في الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي استحوذت على نصف مجموع الالتزامات تقريباً. وعلى خلاف ذلك، جاء تمثيل الهياكل الأساسية الخاصة بالمياه والصرف الصحي ناقصاً بدرجة كبيرة. وهكذا، وعلى الرغم من الزيادات في أقل البلدان نمواً، يظل الاستثمار ضعيفاً ودون المطلوب.

١٣- إن معظم أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الهياكل الأساسية (مرتبة حسب أصولها الأجنبية) يعمل في ثلاثة صناعات، هي الكهرباء والاتصالات والنقل. وفي حين أن إدارات أغلبية أكبر ١٠٠ شركة في مجال الهياكل الأساسية كانت في البلدان المتقدمة، فإن إدارات نحو ٢٢ شركة لم تكن كذلك. وعلاوة على ذلك، ففي بعض الصناعات، كالموانئ، ثمه شركات من البلدان النامية، من بينها شركة موانئ دبي العالمية DP WORLD (الإمارات العربية المتحدة) وشركة Hutchison Whampoa (هونغ كونغ، الصين)، برزت كشركات رائدة في الصناعة.

١٤- ويؤدي المستثمرون من البلدان النامية دوراً بارزاً بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً. فخلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، استحوذوا على نحو ٤٠ في المائة من التزامات الاستثمار في الهياكل الأساسية في هذه البلدان، مقارنة بنسبة ٣٢ في المائة لجميع الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وإن نصيب الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب في أقل البلدان نمواً هو كبير بصفة خاصة في حالة الهياكل الأساسية في مجال النقل، لا سيما نتيجةً للاستثمارات من غرب آسيا وجنوب أفريقيا.

(٥) حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية.

الشكل ١- أنصبة المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من القطاعين العام والخاص في التزامات الاستثمار في صناعات الهياكل الأساسية في البلدان النامية وبلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حسب الصناعة والإقليم، في الفترة، ١٩٩٦-٢٠٠٦ (بالنسب المئوية)



المصادر: حسابات الأونكتاد، استنادا إلى معلومات من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية.

١٥- تشارك الشركات عبر الوطنية في مشاريع الهياكل الأساسية بأشكال قانونية مختلفة، برؤوس أموال سهمية أو غير سهمية. ونظرا للمخاطر العالية وفترات الإعداد الطويلة وارتفاع كثافة رأس المال المرتبطة بكثير من مشاريع الهياكل الأساسية، تدخل الشركات أحيانا إلى البلدان المضيفة عن طريق "الوسائل المستخدمة لأغراض خاصة"، أو في شكل اتحادات بالتعاون مع مستثمرين آخرين. والمعلومات، المستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي

الخاصة بمساهمة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية والمتعلقة بالتزامات الاستثمار في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، تشير إلى أن شكل مشاركة الشركات عبر الوطنية يتفاوت بدرجة كبيرة حسب الصناعة (الشكل ٢).

١٦ - وفي امتيازات الطاقة (بصورة رئيسية الكهرباء)، تُعد الشركات بين القطاعين العام والخاص القائمة على المساهمة أبرز أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، وتمثل ٦٢ في المائة من تلك المشاركة. وتستحوذ مشاريع الخصخصة والمشاريع الجديدة مجتمعة على نسبة ٣٦ في المائة. وبشأن الهياكل الأساسية في مجال النقل، هيمنت الامتيازات بدرجة كبيرة على المشاركة الأجنبية (أكثر من ٨٠ في المائة من الحالات). والاتصالات هي الصناعة الوحيدة من صناعات الهياكل الأساسية التي هيمنت فيها أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر على مشاركة الشركات عبر الوطنية. وقد كان أكثر من ثلثي الحالات مشاريع جديدة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو يجسّد أهمية الاتصالات بواسطة الهاتف النقال، في حين أن مشاريع الخصخصة (ومعظمها يتعلق بالاتصالات بواسطة الخطوط الهاتفية الثابتة) مثلت ١٦ في المائة. ودخلت معظم الشركات عبر الوطنية إلى صناعة المياه عن طريق الامتيازات (٧٠ من المائة المشاريع). وتُستعمل هذه الصناعة أيضا في كثير من الأحيان عقود الإدارة والتأجير (٢٥ في المائة).

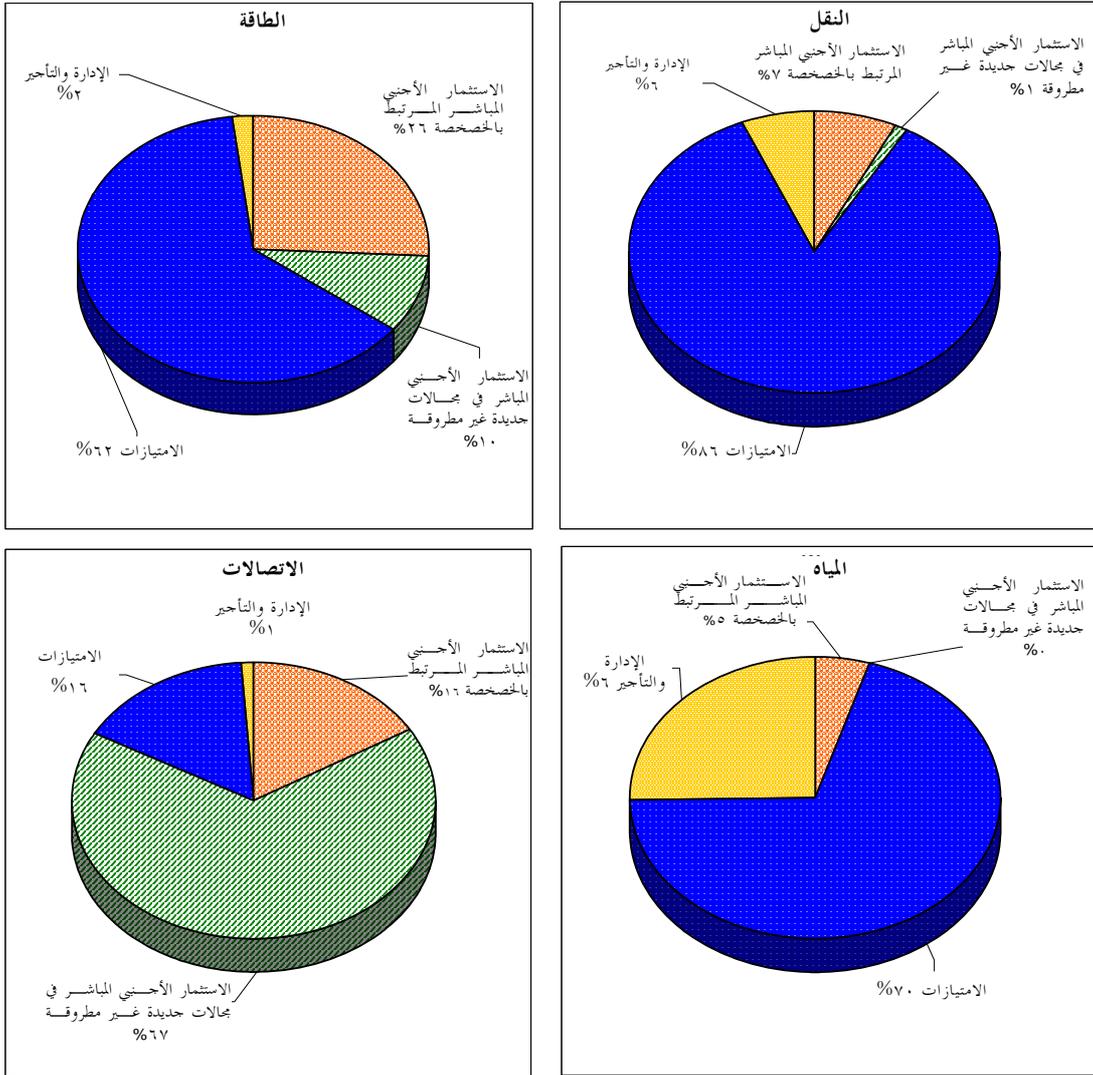
١٧ - ومعظم الاستثمارات في الهياكل الأساسية بطبيعتها تبحث عن الأسواق. وهذا يجعل من الصعب على البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والقوة الشرائية الضعيفة جذب الاستثمارات الخارجية. وينطبق هذا على وجه الخصوص إذا كانت نظم الإدارة ضعيفة، لأن ذلك من شأنه زيادة درجة المخاطر المتصورة. ويجب مراعاة هذه المسائل عند دراسة إمكانية تعزيز مشاركة الشركات عبر الوطنية في الهياكل الأساسية في البلدان النامية. وتكون المخاطر عالية بشكل خاص في الحالات التي تكون فيها استثمارات رأسمالية واسعة النطاق مطلوبة مقدما، حيث يصعب فيها استرداد التكلفة، وتكون فيها الشواغل الاجتماعية كبيرة.

ثالثاً - أثر مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية المضيفة

١٨ - أسفرت مشاركة الشركات عبر الوطنية في الهياكل الأساسية في البلدان النامية عن تدفقات موارد مالية ضخمة إلى تلك البلدان. ويُعد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الهياكل الأساسية في البلدان النامية (١٩٩٩ مليار دولار، حسبما ورد أعلاه) مؤشرا على مدى تأثير هذه المشاركة في تعبئة الموارد المالية. وثمة مقياس آخر يدل أيضا على أن الشركات عبر الوطنية قد أسهمت في تعبئة موارد ضخمة للاستثمار في البلدان النامية، وهو الالتزامات الاستثمارية لتلك الشركات كنسبة من مشاريع القطاع الخاص في الهياكل الأساسية (والتي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، واتفاقيات الامتيازات، وعقود الإدارة، وهي الأشكال الرئيسية لمشاركة الشركات عبر الوطنية). وبلغت هذه الالتزامات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ نحو ٢٤٦ مليار دولار^(٦).

(٦) بيانات التزامات الاستثمار أجرى حساباتها الأونكتاد استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية.

الشكل ٢- الأشكال القانونية للالتزامات الأجنبية في الهياكل الأساسية،
حسب الصناعة في الفترة، ١٩٩٦-٢٠٠٦ (استناداً إلى عدد
المشاريع، بالنسب المئوية)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى معلومات من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية.

١٩- ولا تشكل جميع تدفقات الموارد المالية، وبصورة رئيسية في شكل استثمارات مباشرة أجنبية وامتيازات، استثماراً جديداً في الهياكل الأساسية من منظور البلد المضيف (مثلاً، مشاركة الشركات عبر الوطنية الناشئة عن حيازة الأصول القائمة لا يضيف بالضرورة إلى رصيد رأس المال). بيد أنه، نظراً لأن الامتيازات كانت مساوية في القيمة تقريباً للاستثمار الأجنبي المباشر في جميع التزامات الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، فمن المحتمل أن

تكون مشاركة الشركات عبر الوطنية في الاستثمار في الهياكل الأساسية في البلدان النامية أكبر مما يشير إليه رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠- وعلى الرغم من المستويات العالية لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في الهياكل الأساسية في البلدان النامية، فإن معظمها مطلوب لردم الفجوة الكبيرة في التمويل، إذ هنالك حاجة إلى مبالغ كبيرة من الاستثمارات الإضافية، بغض النظر عن مصدرها. وتُعد تعبئة الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من مشاركات الشركات عبر الوطنية أحد السبل لمعالجة العجز في الاستثمار في الهياكل الأساسية، ولكن ينبغي النظر إليها في سياقها. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا، بلغ مجموع التزامات الشركات عبر الوطنية بالاستثمار في الهياكل الأساسية ٤٥ مليار دولار في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ وهو مبلغ يعادل بالكاد احتياجات المنطقة الحالية السنوية من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، والبالغة ٤٠ مليار دولار.

٢١- وفي سياق مماثل، ارتبط استثمار الشركات الأجنبية في الهياكل الأساسية في التسعينات من القرن الماضي بمبوط في الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأجزاء من أفريقيا. ومع توقع زيادة واسعة النطاق في استثمارات القطاع الخاص، خفض الكثير من البلدان الإنفاق العام على الهياكل الأساسية، ولكن لم تعوض الزيادة في استثمارات الشركات عبر الوطنية (والقطاع الخاص المحلي) ذلك الخفض (Calderón et. al., 2003; Servén 2007). وثمة عرة هامة تُستخلص من هذه التجربة، هي أنه لا ينبغي النظر إلى مشاركة الشركات عبر الوطنية على أنها كافية لتلبية احتياجات بلد ما من صناعات الهياكل الأساسية، ولكن الأحرى النظر إليها على أنها إضافة هامة ومكملة للاستثمارات المحلية.

٢٢- والمنافع الرئيسية المتوقعة، والتي تجسّد الفوائد الخاصة بملكية الشركات عبر الوطنية تشمل، بالإضافة إلى ضخ مبالغ رأسمالية، نقل التكنولوجيا والدراية الإدارية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تساعد الشركات عبر الوطنية البلدان النامية المضيفة على تعزيز الكفاءة في تقديم خدمات الهياكل الأساسية وزيادة الإمدادات وتحسين النوعية. بيد أن هذا يتضمن تكاليف كبيرة ومخاطر متعددة. فالشركات عبر الوطنية عامة ليس لديها استعداد للاستثمار سوى في المشاريع المتوقع أن تكون مربحة. وبالتالي، فمن غير المحتمل أن تتحمل التكاليف والمخاطر المرتبطة بالمشاريع التي تستهدف الفئات الفقيرة في المجتمع، ما لم تتلق إعانات أو ضمانات تساعد على كفاءة استرداد التكاليف. ويتمثل أحد المخاطر في أن البلدان، ومن أجل جذب استثمارات الشركات عبر الوطنية، تقدم ضمانات سخية أكثر مما ينبغي ذات تأثيرات كبيرة على الالتزامات الطارئة.

٢٣- إن مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات الهياكل الأساسية في البلدان النامية تؤثر في أدائها وفي تقديم خدمات الهياكل الأساسية عن طريق عدد من القنوات، وبخاصة نقل التكنولوجيا وتأثيرها في المنافسة والكفاءة. والشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الهياكل الأساسية تُدخل في عملياتها في البلدان المضيفة التكنولوجيا المادية (مثل المعدات الخاصة بتنقية المياه) والتكنولوجيا غير المادية (مثل ممارسات التنظيم والإدارة). وفيما يخص التكنولوجيا المادية في مجال الاتصالات، مثلاً، أسهم دخول مؤسسات التشغيل الدولية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة في خفض عتبة وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها (Rouvinen, 2006). وبالمثل، فقد ساعد المشغلون الدوليون للمحطات النهائية على تحسين كفاءة تسليم الشحنات، وذلك بإدخال معدات وعمليات جديد إلى موانئ الحاويات (الأونكتاد، ٢٠٠٧).

٢٤- وتنقل الشركات عبر الوطنية كذلك التكنولوجيا غير المادية إلى عمليات البلد المضيف، مثلاً عن طريق إعادة هندسة العمليات التشغيلية، وتحسين ممارسات المشتريات والتعاقد من الباطن، وتعزيز سجلات العملاء وأساليب التحصيل. وبصورة عامة، تبين الدراسات أن إدخال الشركات الأجنبية للتكنولوجيا المادية وغير المادية قد ساعد على تحسين الإنتاجية في تقديم الخدمات في عدد من الحالات، وكذلك على تحسين الموثوقية والتنوعية (Platz and Schroeder, 2007). بيد أن للسياق أهميته في هذا المجال، كما أن مكاسب الأداء نتيجة لمشاركة الشركات عبر الوطنية (وبصورة أعم مشاركة القطاع الخاص) تعتمد بدرجة كبيرة على بيئة تنظيمية محددة المعالم.

٢٥- وتأثير نقل الشركات عبر الوطنية للتكنولوجيا على نطاق الصناعة يعتمد كذلك على نشر التكنولوجيا في الشركات الأخرى العاملة في الصناعة المعنية، وذلك بواسطة عدد من طرق النقل، منها المشاريع المشتركة وتنقل الموظفين وآثار المحاكاة. ومن أجل النقل الفعال للتكنولوجيا من الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الهياكل الأساسية إلى الصناعة، يُعتبر وجود مؤسسات محلية قادرة أمراً أساسياً. ويحدث نشر التكنولوجيا كذلك عندما تحشد الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الهياكل الأساسية في البلدان النامية الدعم من شركات الهندسة والتصميم الدولية، مثلاً، لتعزيز التكنولوجيا والخبرة الفنية لديها، ولكن حتى في هذه الحالات، من المهم توفر أدنى عتبة من القدرات.

٢٦- وكلما زاد التزاحم على صناعة من صناعات الهياكل الأساسية، زادت إمكانية إسهام الشركات عبر الوطنية في تعزيز الكفاءة عن طريق المنافسة. فعلى سبيل المثال، أنشئ في كثير من البلدان هيكل سوق تنافسية في مجال الاتصالات نتيجة للتغيرات التكنولوجية وإصلاحات الصناعة (Ure, 2008; Li and Xu, 2002). وعلى غرار ذلك، وُجّهت في بلدان أخرى مشاركة الشركات عبر الوطنية نحو الاستثمار في توليد الطاقة الكهربائية (وهو الفرع من الصناعة المفتوح للمنافسة أكثر من غيره)، كما أن إنشاء محطات توليد باستثمار أجنبي قد عزز المنافسة وساعد على تحسين الكفاءة في تلبية الطلب المتنامي بسرعة على الكهرباء (Gómez-Ibáñez, 2007). غير أن دخول الشركات عبر الوطنية، في مجال توفير المياه، والذي لا يزال بصورة أساسية احتكاراً طبيعياً، ينطوي على مخاطر تحويل احتكارات الدولة إلى احتكارات يملكها القطاع الخاص أو مالكون أجانب (Kirkpatrick et al., 2006)؛ كما أن نطاق تعزيز كفاءة التخصيص عن طريق المنافسة يكون محدوداً. وتؤثر ضوابط وأساليب دخول الشركات عبر الوطنية في مدى التحسينات التي تطرأ على الأداء، وقد أثبتت الدراسات القطرية الشاملة أوجه التكامل بين الخصخصة والمنافسة، إذ إن المنافسة تزيد المكاسب من الخصخصة، والعكس بالعكس.

٢٧- بيد أنه، في حين أن دخول الشركات عبر الوطنية يمكن أن يزيد المنافسة، ومن ثم الكفاءة في تقديم خدمات الهياكل الأساسية، فإنه قد يستبِق دخول الشركات المحلية أو يقصي تلك الموجودة أصلاً. والتجارب في مجالي الكهرباء والاتصالات في بعض البلدان النامية - وكلاهما من الصناعات المفتوحة نسبياً للمنافسة - تشير إلى أن الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الهياكل الأساسية يمكن أن تهيمن على المنتجين المحليين الصغار، أو ترتبط بقوى السوق الهامة. وتنطوي المشاركة الأجنبية كذلك على مخاطر أخرى، بما في ذلك ارتفاع معدل إعادة التفاوض بشأن الامتيازات وانسحاب الشركات عبر الوطنية أحياناً، وهو ما قد يؤثر في الأداء (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧).

٢٨- وفي بعض البلدان النامية، حيث توجد قدرات محلية، يمكن للمشاركين المحليين من القطاع الخاص تعزيز قدرتهم التنافسية بالتعاون مع الشركات عبر الوطنية. بمختلف السبل. فمثلاً، طبقت بلدان نامية مثل المغرب المخصصة الجزئية بمشاركة الشركات عبر الوطنية في مجال الاتصالات، مع إحراز نتائج مؤاتية فيما يخص المنافسة. وبدلاً من مشاركة الشركات عبر الوطنية، تمكّن بعض البلدان النامية كذلك من تحسين أداء المرافق العامة عن طريق إجراء إصلاحات بتحويل المؤسسات العامة إلى شركات بدون مشاركة الشركات عبر الوطنية بشكل مباشر. بيد أن الحالات الناجحة قد سُجّلت بصورة رئيسية في الاقتصادات النامية الكبيرة أو ذات الدخل المرتفع نسبياً.

٢٩- وإن مشاركة الشركات عبر الوطنية قد زادت بصورة عامة من عرض خدمات الهياكل الأساسية في البلدان المضيفة وحسنت نوعية الخدمات، ولكن تأثيرها في الأسعار كان متفاوتاً، وهو ما أثار المخاوف من أن تجعل الأسعار هذه الخدمات بعيدة عن متناول الفقراء. وعلى وجه الخصوص، فإن مدى تيسر الخدمات تحدده أسعار تلك الخدمات - التي قد تحددها الحكومات، وبخاصة في مجالي الكهرباء والمياه - ويحدده دخل المستهلكين المتاح في اقتصاد ما. وهكذا، فإن تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في الحصول على الخدمات قد يتفاوت فيما بين شرائح المجتمع؛ كما أن التحسن الذي يطرأ على أداء الصناعة لا يُترجم بالضرورة إلى زيادة في إتاحة الخدمات وتيسرها لجميع أفراد المجتمع، ولا سيما الفقراء ومن يعيشون في المناطق الريفية والنائية والمحرومة اقتصادياً. ولا تعتمد النتيجة على التغييرات في قدرة وكفاءة العرض بسبب مشاركة الشركات عبر الوطنية فحسب، بل تعتمد كذلك على خصائص الصناعة، ولوائح البلد المضيف، وسلوك فروع الشركات الأجنبية. وعلى وجه الخصوص، ثمة تفاوت كبير بحسب الصناعة.

٣٠- والتحسينات في العرض وفي نطاق تغطية الخدمات، وفي الأسعار وإمكانية الحصول على الخدمات نتيجة لمشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، هي أكثر ظهوراً في الاتصالات منها في صناعات الهياكل الأساسية الأخرى، وبخاصة في مجال الهاتف النقال (الأونكتاد، ٢٠٠٦). وقد شهد كثير من البلدان النامية "ثورة في مجال الهاتف النقال"، كما مكّنت أساليب الأعمال التجارية الجديدة التي أدخلتها الشركات عبر الوطنية من توسيع خدمات الهاتف النقال ليشمل الفئات ذات الدخل المنخفض. ففي أفريقيا، مثلاً، ساعد دخول الشركات عبر الوطنية على إتاحة إمكانية الحصول على خدمات الاتصالات في المناطق النائية التي لم يكن يرى مقدمو الخدمات المحليون من قبل أنه يمكن ربطها بالخدمات وأنها مربحة. ويُعد دخول الشركات عبر الوطنية صناعة النقل في البلدان النامية أكثر تنوعاً من المجالات الأخرى. فالمشغلون الدوليون للمحطات النهائية، مثلاً، حسّنوا كثيراً نوعية الخدمات في موانئ رئيسية، وحسّنوا بذلك وصل البلدان النامية بالاقتصاد العالمي (الأونكتاد، ٢٠٠٧).

٣١- والأدلة متباينة بشأن تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في أسعار الكهرباء والمياه، ومن ثم الحصول عليها، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى أن الأسعار تعكس اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية. وفي هذه الخدمات الأساسية من خدمات الهياكل الأساسية، وفي ظل غياب الدعم الحكومي للمستعملين، فإن الإضافات إلى قدرة العرض والإنتاجية، إلى جانب تحسين الكفاءة، قد تكون غير كافية للإبقاء على الأسعار منخفضة لتغطية التكاليف. وقد ظل هذا هو الحال في بعض الأحيان بالنسبة إلى الكهرباء، وبصورة أعم بالنسبة إلى المياه، كما سيرد لاحقاً. وفي هذه الحالات، لم تسهم مشاركة الشركات عبر الوطنية في تحسين فرص الفقراء في الحصول على الخدمات (Gómez-Ibáñez, 2007; Gassner et al., 2008).

٣٢- وإن مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعة الكهرباء قد أدت في كثير من الحالات إلى زيادة القدرة على العرض وعلى التوصيل بالإنترنت، ومن ثم إلى تحسن مطرد في موثوقية ونوعية الخدمات في هذه الصناعة. ونظراً للعوامل الكثيرة ذات الصلة، فقد انخفضت أسعار الكهرباء في بعض الأحيان بعد دخول الشركات عبر الوطنية؛ ولكن، بصورة عامة، لم يكن هنالك اتجاه محدد للأسعار صعوداً أم هبوطاً. أما تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في حصول المستهلكين على الماء فقد جاء مخبياً للآمال، على الرغم من وجود بعض الأدلة التي تشير إلى أن المشاريع الجيدة التصميم لمشاركة الشركات عبر الوطنية قد أدت إلى توسيع الخدمات بدرجة كبيرة. ففي المغرب، مثلاً، تحسنت خدمات الإمداد بالمياه ومدى تغطيتها بعد عام ١٩٩٧، إثر حصول المشغلين من القطاع الخاص (وجميعهم من الشركات عبر الوطنية) على امتيازات في ذلك البلد. ومن ناحية أخرى، أسفرت مشاركة القطاع الخاص/الشركات عبر الوطنية كذلك عن زيادة الأسعار في حالات كثيرة. والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى أن مشاركة الشركات عبر الوطنية لم تحقق أحياناً التوقعات بتحسين فرص الحصول على المياه، وأُلغيت بعض الامتيازات الخاصة بالمياه في بلدان مثل الأرجنتين وبوليفيا والفلبين.

٣٣- وفي حين أن التأثير النهائي للشركات عبر الوطنية يتوقف على سلوك كل شركة، فإن من أهم العوامل المحددة لذلك نوعية الإطار المؤسسي والتنظيمي للبلد المضيف. فالقدرات الحكومية الجيدة مهمة لصياغة وتنفيذ القوانين الناظمة للهياكل الأساسية التي يشغلها القطاع الخاص بقدر ما هي مهمة لإنجاز المهمة الصعبة المتمثلة في إدارة المؤسسات المملوكة للدولة (Parker et al., 2005).

رابعاً - الآثار المتعلقة بالسياسة العامة

ألف - تفاوت الانفتاح على مشاركة الشركات عبر الوطنية

٣٤- منذ الحرب العالمية الثانية، ظلت عملية انفتاح صناعات الهياكل الأساسية على الاستثمار الأجنبي أبطأ مقارنة بالصناعات الأخرى. ولم تبدأ الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالسعي جادة في إزالة الحواجز القانونية أمام الاستثمار الخاص، والأجنبي أحياناً، في مجال الهياكل الأساسية إلا في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وقد ظل الاتجاه للانفتاح على مشاركة الشركات عبر الوطنية سائداً أكثر وسط الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية المتقدمة نسبياً. وفي حين أن طبيعة التحرير تفاوتت بدرجة كبيرة، فإن جميع مجموعات البلدان قد باتت أكثر انفتاحاً الآن على أنشطة الشركات عبر الوطنية في الهياكل الأساسية عما كانت عليه قبل عقدين.

٣٥- غير أن ثمة تفاوتاً كبيراً بحسب الصناعة. فقد بلغ الانفتاح أعلى درجة له في الاتصالات النقالة، وأدناها في مجال المياه. وهو بصورة عامة أعلى في قطاعات الصناعات التي من السهل نسبياً تفكيكها وتعريضها للمنافسة، وفي البلدان ذات القدرات المؤسسية والتنظيمية الأكبر. وفي الوقت ذاته، شهدت السنوات الأخيرة تنامي المخاوف لدى الحكومات بشأن السماح للشركات الأجنبية بالتحكم في أقسام معينة من الهياكل الأساسية، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، وتشغيل الموانئ، والاتصالات.

٣٦- وعلى الرغم من المخاوف المرتبطة بالأمن الوطني، فقد تجاوز كثير من البلدان مرحلة إزالة المعوقات التي تعترض سبيل مشاركة الشركات عبر الوطنية، حيث باتت تلك البلدان تشجعها على المشاركة في صناعات مختارة من صناعات الهياكل الأساسية. وفي دراسة استقصائية لوكالات تشجيع الاستثمار أجراها الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، ذكر ثلاثة أرباع المخبين تقريباً أن الهياكل الأساسية باتت أولويةً أهم مما كانت عليه قبل خمس سنوات^(٧). وتأكيداً لأنماط الانفتاح العريضة بشأن مشاركة الشركات عبر الوطنية، فإن صناعات الهياكل الأساسية التي استهدفتها وكالات تشجيع الاستثمار في أغلب الأحيان هي توليد الطاقة الكهربائية وخدمات الإنترنت والمطارات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصناعات التي استهدفتها أقل عدد من الوكالات شملت توزيع الكهرباء وتوصيلها (انظر الجدول أدناه).

الجدول ١- حصص وكالات تشجيع الاستثمار التي تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي، بحسب صناعة الهياكل الأساسية والمنطقة (النسبة المئوية من وكالات تشجيع الاستثمار المحيية)

الصناعة في مجال الهياكل الأساسية	جميع البلدان	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية والكاربي	جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة
النقل							
البري (الطرق)	٣١	٥	٤٢	٤٣	٤٦	٣٨	٤٨
البحري (الموانئ)	٣٧	٣٠	٤٢	٥٠	٣١	٤٤	٢٩
الجوي (المطارات)	٤١	٣٥	٤٠	٥٧	٢٣	٣٨	٧١
بواسطة السكك الحديدية	٢٤	١٥	٢٨	٥٠	٢٣	١٣	٢٩
الطاقة الكهربائية							
توليدها	٤٩	٣٠	٥٦	٧٩	٤٦	٤٤	٥٧
توصيلها	١٩	صفر	٢٦	٣٦	٢٣	١٩	٢٩
توزيعها	١٧	٥	٢٣	٣٦	٢٣	١٣	١٤
الاتصالات							
بواسطة الخطوط الهاتفية الثابتة	٢٩	٢٠	٣٠	٥٠	٢٣	١٩	٤٣
بالمواثف النقالة	٤٠	٤٠	٤٠	٥٧	٣٨	٢٥	٤٣
بواسطة الإنترنت	٤٤	٤٥	٤٢	٧١	٣١	٢٥	٥٧
المياه والصرف الصحي							
الإمداد بالمياه	٣٣	٢٦	٣٣	٤٣	٢٣	٣١	٥٧
الصرف الصحي	٢٦	١٥	٢٨	٢٩	٢٣	٣١	٤٣
عدد الإجابات	٧٠	٢٠	٤٣	١٤	١٣	١٦	٧

المصدر: دراسة استقصائية لوكالات تشجيع الاستثمار أجراها الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، ٢٠٠٨.

(٧) توقع نسبة أكبر من ذلك منهم (٨٠ في المائة) أن تصبح الهياكل الأساسية أكثر أهمية في عملهم خلال السنوات الخمس القادمة. ويبدو أن زيادة التركيز على الهياكل الأساسية بررها الدراسة الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد على كبرى الشركات عبر الوطنية عن آفاق الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، والتي حددت الهياكل الأساسية (لا سيما الاتصالات) من بين الصناعات الواعدة أكثر من غيرها للتوسع الدولي مستقبلاً.

باء - كيفية جني المنافع من مشاركة الشركات عبر الوطنية

٣٧- على نحو ما ذكر آنفاً، تُعد نوعية الإطار العام المؤسسي والتنظيمي ذات أهمية أساسية فيما يخص مقدرة بلد ما على اجتذاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الهياكل الأساسية والاستفادة منها. كما يُعد إنشاء نظم إدارة تقوم على المشاركة والشفافية والمساءلة وتشجع إنفاذ سيادة القانون أمراً ذا أهمية حاسمة. فبدون إطار مؤسسي وتنظيمي مناسب ستزيد مخاطر خسارة البلدان من الانفتاح. وعلاوة على ذلك، من الصعب أحياناً عكس اتجاه عملية تحرير اللوائح والأنظمة.

٣٨- وهذا يجعل تسلسل عملية الإصلاح أمراً هاماً. فينبغي للبلدان أن تطور قدراتها المؤسسية أولاً قبل تصميم الإصلاحات وتنفيذها فعلياً (الأونكتاد، ٢٠٠٤). والوضع الأمثل هو أن تكون عمليات إعادة الهيكلة التنافسية ووضع اللوائح التنظيمية وإنشاء وكالة تنظيمية مستقلة سابقة للخطوات التي تقود إلى الانفتاح. ومن شأن هذا التسلسل المساعدة على توضيح قواعد اللعبة للمستثمرين المحتملين وجعل الحكومات أفضل استعداداً قبل الدخول في مشروع بعينه. وفي الحقيقة، أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي قد سبق أحياناً الإصلاح الشامل، محققاً نتائج أقل إيجابية (e.g. Fay and Morrison, 2007; Wells and Ahmed, 2007; Kessides, 2005). وما لم تُنشئ البلدان النامية هيئات تنظيمية موثوقة، فمن الأفضل لها إبقاء مرافقها في أيدي الحكومات (Bull et al., 2006).

٣٩- وكذلك الاستثمارات في الهياكل الأساسية تتطلب عادة التفاوض بشأن العقود بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي. وتنص العقود على اتفاق حسب الطلب يلي الطلبات الخاصة بكل مشروع ويحقق أهداف الأطراف المتعاقدة^(٨). وهذا يقتضي من البلدان أن تطور الخبرة الفنية الضرورية لتحديد الشكل المرغوب من أشكال مشاركة الشركات عبر الحكومية وللتفاوض ورصد تنفيذ المشاريع. ويجب على الحكومات التي تقرر إشراك الشركات عبر الوطنية في صناعات الهياكل الأساسية أن تركز الوقت والجهد في تطوير المهارات والقدرات الضرورية لإدارة المشاريع البالغة التعقيد أحياناً. وهذا أمر هام على المستويين الإقليمي والبلدي، المسؤولين عن عدد متنام من مشاريع الهياكل الأساسية ولكن كثيراً ما تكون لديهما موارد وقدرات مؤسسية أكثر محدودية مما لدى الحكومات الوطنية.

٤٠- وبسبب التباين في المعلومات والخبرة بين الشركات عبر الوطنية الخبيرة والحكومة، يمكن أن يجد موظفو القطاع العام صعوبة في مجاراة موارد القطاع الخاص عند الدخول في مفاوضات العقود. وفي حين أن الشركات عبر الوطنية الرئيسية تستخدم عادة مكاتب المحاماة الدولية وغيرها من الخبراء المختصين في معاملات تمويل المشاريع، يكون من الصعب أحياناً على البلدان النامية الحصول على الدعم المقابل لذلك. وفي حين أن المؤسسات الدولية - بما فيها مجموعة البنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، ووكالات ائتمانات التصدير، وغيرها - تقدم بعض خدمات بناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية (انظر الفرع التالي)، فإنها لا تقدم سوى مساعدة ضئيلة فيما يتصل بالمفاوضات.

(٨) مشاريع الهياكل الأساسية تحكمها أحياناً اتفاقات عامة ذات شروط ميسرة. بيد أنه، وفي حالة المشاريع الكبيرة، قد تضيي مجموعة من ٤٠ عقداً طابعاً نظامياً على الترتيبات بين الفعاليات العديدة المعنية (Esty, 2004).

٤١- وفي نهاية المطاف، فإن الطريقة الوحيدة لاكتساب وتطوير الخبرة الضرورية هي عن طريق "التعلم بالعمل"، أي الدخول في مشروع فعلي. وفي هذا السياق، قد يكون من المستصوب البدء بمشاريع صغيرة والتركيز على الأقسام الأقل إثارة للخلاف في صناعة ما. وإذا ما رغبت البلدان في إشراك الشركات عبر الوطنية في أنشطة الهياكل الأساسية ذات التنظيم والإدارة المعقدين، كما هو الحال بالنسبة إلى المياه، فقد يكون مناسباً علاوة على ذلك البدء بـ "عقود ذات مستويات منخفضة". مثلاً، في حين أن عقود المساعدة التقنية أو الإدارة أو التشغيل والصيانة لا تجذب تدفقات رؤوس الأموال، فهي كذلك لا تنطوي على إمكانية الخلاف ولا على الدرجة ذاتها من التكاليف والمخاطر التعاقدية. وأياً كانت طبيعة مشاركة الشركات عبر الوطنية، فمن المحتمل أن تستفيد البلدان ذات الدخل المنخفض من الشراكات مع شركاء التنمية المتعددين الذين بإمكانهم الإسهام بكل من الموارد المالية والخبرة الفنية.

٤٢- وإن تعزيز القيمة الموسعة للمجتمع يتطلب الالتفات إلى الأهداف الاجتماعية الرئيسية، مثل جعل الخدمات متاحة وميسرة للفقراء بصورة شاملة. وهذا الأمر هو ذو أهمية خاصة في حالة المياه، ولكنه مهم كذلك في صناعات أخرى من صناعات الهياكل الأساسية. ويتمثل التحدي الرئيسي في تحقيق الهدفين التاليين (أ) استرداد التكلفة - أي جعل الاستثمار مستداماً مالياً؛ و(ب) توسيع نطاق الحصول على الخدمات - أي جعل الاستثمار مستداماً اجتماعياً. ويزيد هذا التحدي في البلدان ذات الدخل المنخفض. فضعف القوة الشرائية لدى الأسر المعيشية يجعل من الصعب استرداد تكاليف خدمات معينة من خدمات الهياكل الأساسية عن طريق تحميلها المستفيدين من هذه الخدمات. ولتحقيق كلا الهدفين، يجب دعم مدفوعات التعريفات الجمركية بشكل من الأشكال.

جيم - المطلوب من المجتمع الدولي تقديم مزيد من الدعم

٤٣- في ضوء الاحتياجات الضخمة من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، من الأهمية بمكان النظر في الدور المرتقب للبلدان الأصلية والمجتمع الدولي في تيسير دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان التي تسعى إلى مثل هذه التدفقات. ويعتبر هذا مناسباً على وجه الخصوص من منظور البلدان ذات الدخل المنخفض التي أخفقت بصورة عامة في جذب مشاركات ذات بال من الشركات عبر الوطنية في هذه الصناعات. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التدخلات: أولها يتصل بتقديم قروض من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مشاريع الهياكل الأساسية. والثاني عبارة عن مجموعة من التدابير الرامية إلى تخفيف المخاطر غير التجارية بصفة خاصة والمتأصلة في مشاريع الهياكل الأساسية، وعلى وجه الخصوص في البلدان ذات القدرات المؤسساتية الضعيفة. أما النوع الثالث فهو موجه تحديداً نحو تعزيز القدرات المؤسساتية في البلدان النامية.

١- الاستفادة بشكل أفضل من المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٤- بدون دعم من نوع ما، من الصعب اجتذاب استثمارات الشركات عبر الوطنية إلى اقتصادات ومجتمعات وقطاعات الصناعة التي تتسم بضعف القوة الشرائية وضعف سجلات إثبات المدفوعات. وفي هذه الحالات، فإن مؤسسات تمويل التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف يمكن أن تعمل كجهات مُمَوِّلة حَفَّازة. وعلى وجه الخصوص في صناعات مثل الكهرباء والمياه والنقل، ثمة إمكانية كبيرة للتأزر بين الاستثمار الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن منظور تزايد الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في مشاريع الهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض، يجب على شركاء التنمية وأوطان الشركات المستثمرة إتاحة المزيد من الأموال.

٤٥ - وقد حدثت مؤخراً بعض الاتجاهات المشجعة. فقد تضاعفت تقريباً في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ التزامات المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف من ٩ مليارات دولار إلى ١٧ مليار دولار^(٩)، حسبما أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠٠٧، خصص الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية في أفريقيا التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والإقراض بشروط غير تيسيرية، والبالغة ١٢,٤ مليار دولار لأفريقيا بشأن مشاريع مختلفة في مجال الهياكل الأساسية - أي بزيادة ٦١ في المائة عن التزامات العام السابق.

٤٦ - بيد أنه، على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، لم تسترد مستويات الدعم الحالية عافيتها بعد انخفاض حجم الإقراض من البنوك المتعددة الأطراف في الفترة السابقة، كما أنها لم تصل المستويات التي وعدت بها المحافل الدولية المختلفة^(١٠). وعلاوة على ذلك، في حين أن شركاء التنمية لم يقدموا كل الأموال التي تعهدوا بها في السنوات الأخيرة لزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل، فإن الأموال الموجودة لم تُستغل بالكامل. وبنهاية عام ٢٠٠٤، بلغت القدرات غير المستغلة لدى البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٦-٨). كما بينت التقييمات التي أجريت حديثاً أن السيولة لدى مؤسسات تمويل التنمية عالية جداً (Te Velde and Warner, 2007)^(١١). ومن بين الأسباب المحتملة لهذه "المفارقة المتصلة بالهياكل الأساسية" - أي على الرغم من الاحتياجات الضخمة فإن الأموال المتوفرة غير مستغلة - نقص المهارات، وعدم قدرة الحكومات على إعداد مشاريع مقبولة لدى المصارف، والتنافر بين شروط شركاء التنمية وأولويات البلدان المستقبلة.

٤٧ - ولجعل أموال المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر كفاءة في تحفيز الاستثمار الخاص (بما في ذلك الشركات عبر الوطنية)، قد يلزم إيلاء اهتمام أكبر لأدوات سياساتية معينة تخفف المخاطر. وجرى كذلك نقاش مفاده أن مؤسسات تمويل التنمية يجب أن تكون أكثر استعداداً للمخاطرة حتى تكون استثماراتها وقروضها مكتملة بشكل

(٩) بالقيمة النسبية، كانت الزيادة في الالتزامات هي الأكبر في إمدادات المياه والصرف الصحي (١٩٨ في المائة) والأقل في الطاقة (٣٠ في المائة).

(١٠) على سبيل المثال، بلغ متوسط الإقراض من البنك الدولي لقطاع الطاقة والتعدين أكثر من ٣ مليارات من الدولارات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨. وقد انخفض هذا الرقم إلى ما يزيد قليلاً عن مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن هذا الإقراض قد استرد عافيته، فقد تجاوز قليلاً ٢ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (Besant-Jones, 2007).

(١١) وفقاً لهذه الدراسة، "بمجموع رأس المال لدى المؤسسة المالية الدولية قريب الآن من مجموع الالتزامات الخاصة بالقروض، حقوق الملكية وسندات الدين... وارتفعت نسبة كفاية رأس مال المؤسسة من ٤٥ في المائة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٥٧ في المائة في ٢٠٠٦-٢٠٠٧. [شركة تمويل التنمية الهولندية]. كما زادت كفاية رأس المال لدى مكتب الإدارة المالية من ٣٨,٤ في المائة في ٢٠٠٠ إلى ٥٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥" (المراجع نفسه: ٢).

أكبر لأنشطة الجهات التجارية المؤثرة في السوق، وكذلك لتعزيز حصص تمويلها المخصص لأقل البلدان نمواً (Te Velde and Warner, 2007؛ المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٦، ١١-١٢).

٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، فعلى شركاء التنمية أن يتركوا جميع الخيارات متاحة. وفي حين أنه يمكن تقديم أسباب قوية لتيسير مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر، بما فيه الشركات عبر الوطنية، فلا يجب تجاهل الحلول الأخرى. وفي بعض الحالات، وعلى وجه الخصوص في مجال المياه وبعض قطاعات الكهرباء، قد يتطلب الأمر إبقاء مسألة تشغيل الخدمات في أيدي القطاع العام. وفي هذه الحالات لا بد من جهود الدعم الدولي الذي يركز على بث الحياة من جديد في منتجي القطاع العام القائمين حالياً (Estache and Fay, 2007). وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن يولي شركاء التنمية اهتماماً كافياً لمشاريع الهياكل الأساسية التي قد يستحيل أن تُحشد لها مشاركة الشركات عبر الوطنية.

٢- تدابير تخفيف المخاطر

٤٩- في حين أن البلدان المضيفة بإمكانها خفض مستوى المخاطر بتقوية مؤسساتها وأطر الحكم لديها، فإن هذه الجهود تستغرق وقتاً طويلاً. ويمكن أن تكون تدابير تخفيف المخاطر التي تتخذها البلدان الأصلية والمنظمات الدولية عنصراً تكملياً على الأجل القصير لحشد التمويل من القطاع الخاص لمشاريع الهياكل الأساسية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكنها أن تكمل كذلك شركات التأمين الخاصة في السوق، والمهمة هي الأخرى لتأمين الاستثمار. وقد يتطلب الأمر إيلاء اهتمام خاص للتدابير الهادفة إلى تخفيف ثلاثة أنواع واسعة النطاق من المخاطر هي: المخاطر السياسية (بما في ذلك المخاطر دون السيادية، والتعاقدية، والتنظيمية)، والمخاطر الائتمانية ومخاطر أسعار الصرف.

٥٠- وعلى الرغم من العدد الكبير المتاح من تدابير تخفيف المخاطر، فإن البرامج الحالية غير مناسبة بما فيه الكفاية لوضع البلدان ذات الدخل المنخفض (Mistry and Olesen, 2003). فعلى سبيل المثال، يتطلب عادة التمويل بالعملة المحلية الذي توفره مؤسسات تمويل التنمية سوقاً جيدة التأسيس لمبادلة العملة. غير أنه في الحالات التي توجد فيها هذه الأسواق، ثمة احتمال ضعيف بضرورة تدخل مؤسسات تمويل التنمية (Fay and Morrison, 2007). ويمكن البحث لاحقاً في عدد من المقترحات المقدمة لمعالجة المشكلة المحددة الخاصة بأقل البلدان نمواً (Mistry and Olesen, 2003; Hughes and Brewster, 2002).

٥١- وفي الوقت ذاته، فإن تدابير تخفيف المخاطر ليست عصى سحرية. فمن الشواغل الرئيسية أن تخفيف المخاطر أكثر مما ينبغي قد يؤدي إلى مشاكل متعلقة بالمخاطر المعنوية، ويشجع المخاطرة الطائشة من جانب المستثمرين والمقرضين (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٦-١٥). وفي حين أن أدوات تخفيف المخاطر بإمكانها تيسير حشد الدين ورأس المال من القطاع الخاص، فإنه ليس بوسعها أن تجعل المشاريع ذات الهياكل الضعيفة أكثر قابلية للاستمرار (Matsukawa and Habeck, 2007: 6). ويؤكد هذا أهمية جهود بناء القدرات.

٣- تدابير بناء القدرات

٥٢- ومن أجل التصدي "للمفارقة المتصلة بالهياكل الأساسية"، وضمان تحقيق استثمارات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية مكاسب تنموية، فإن تعزيز الدعم الدولي لبناء القدرات أمر لا بد منه، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ومع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، يمكن تقديم المساعدة لتطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتقييم الخيارات السياسية والتعاقدية المختلفة، وإعداد مقترحات المشاريع، و- من أجل رصد القوانين وإنفاذها - اللوائح والعقود. ونظراً لطبيعة مشاريع الهياكل الأساسية، فإن الحكومات بجميع مستوياتها - الوطنية والإقليمية والبلدية - بحاجة ماسة إلى المساعدة. وفي حين أنه قد أُخذت خطوات إيجابية لتلبية هذه الاحتياجات، فإن الجهود الحالية تظل غير كافية بدرجة كبيرة. وما يزعج في الأمر هو أن الأموال المتاحة فعلياً لبناء القدرات ليست مستغلة دائماً بالكامل.

٥٣- ومن منظور المساعدة التقنية، ثمة اعتراف متنامٍ بالحاجة إلى مجابهة التحديات المتصلة بمشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية. وتتطلب المشاريع الإقليمية تنسيقاً ومواءمة قانونية وقرارات إدارية منظمة وإرادة سياسية قوية، والأهم من ذلك كله، إدارة رشيدة من جانب جميع المشاركين. وما برح رصيد مشاريع التكامل الإقليمي، التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي في أفريقيا، آخذاً في التزايد؛ وتجسّد هذه المشاريع أولويات خطة العمل القصيرة الأجل التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا. وكذلك فإن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ يركز بصفة خاصة على الهياكل الأساسية الإقليمية في مجالي النقل والطاقة، كما يركز على تعزيز مشاركة المؤسسات الإقليمية (مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ٢٠٠٨).

٥٤- ويأتي معظم الدعم المقدم لبناء القدرات من مؤسسات تمويل مختلفة لها أحياناً مصالح مباشرة في المشاريع المختلفة. وقد يكون من المجدي النظر في دور أكثر فعالية للأمم المتحدة في هذا السياق. ويمكن للمنظمة، بوصفها طرفاً محايداً، أن تؤدي دوراً مكتملاً للفعاليات القائمة، كأن تساعد، مثلاً، حكومات البلدان النامية على تقييم عقود الهياكل الأساسية وتطوير مهارات التفاوض.

خامساً - الخاتمة

٥٥- إن تطوير الهياكل الأساسية المادية هو من أهم المجالات العاجلة بالنسبة إلى مقرري السياسات في البلدان النامية. فالاحتياجات ضخمة، وتتطلب تلبيتها الاستخدام الأمثل للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وينطبق هذا، على وجه الخصوص، على حالة أقل البلدان نمواً، حيث تظل تحسينات الهياكل الأساسية أمراً حاسماً الأهمية فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان المنخفضة الدخل تكون أحياناً سيئة التجهيز فيما يخص جذب الشركات عبر الوطنية للاستثمار في الهياكل الأساسية، وكذلك الاستفادة من مشاركة تلك الشركات. وأياً كان الميزج من مشاركة القطاعين العام والخاص الذي تختاره البلدان، فإن وجود مؤسسات ملائمة وآليات إنفاذ هو أمر حاسم الأهمية لضمان تقديم خدمات الهياكل الأساسية بكفاءة وإنصاف. ويمثل ذلك تحدياً هائلاً لكثير من البلدان.

٥٦ - ولفهم مدى ملائمة الأشكال المختلفة لتقديم خدمات الهياكل الأساسية - التي تتراوح من تقديمها عن طريق القطاع العام إلى مختلف أشكال شركات القطاعين العام والخاص وإلى الخصخصة الكاملة - يجب أن تطور الحكومات كذلك قدراتها على تقييم الخيارات المتعددة وتصميم ورصد مشاريع محددة. وفي البلدان التي لديها خبرة محدودة في المشاريع التي تشارك فيها الشركات عبر الوطنية، من المناسب البدء بمشاريع صغيرة والتركيز على تلك الأقل إثارة للخلاف. وعلاوة على ذلك، قد يكون من الأسير البدء بترتيبات تعاقدية ذات مستوى مشاركة منخفض نسبياً من جانب الشركات عبر الوطنية، مثل عقود الإدارة والتشغيل.

٥٧ - وينبغي أن تكون التوقعات واقعية. فالشركات عبر الوطنية ستكون على استعداد للاستثمار فقط في المشاريع التي تتوقع منها عائدات مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، فكلما كانت المخاطر المرتبطة المرتبطة بالمشروع عالية، يكون العائد المتوقع أكبر. ومن العوامل التي تزيد المسألة تعقيداً أن الطلب على الاستثمار في الهياكل الأساسية في البلدان المتقدمة وفي الاقتصادات الناشئة الكبيرة قد يزيد من إضعاف قدرة البلدان المنخفضة الدخل على جذب استثمارات الشركات عبر الوطنية.

٥٨ - وليس ثمة وصفة علاجية سريعة يمكن إعطاؤها. فالتحدي الأساسي هو وضع الهياكل التحفيزية المناسبة للشركات عبر الوطنية من أجل القيام باستثمارات تعزز الأهداف الإنمائية. ويتطلب هذا أحياناً الجمع بصورة ملائمة بين تحسين الإدارة في البلدان المضيفة، وتقديم المجتمع الدولي دعماً أكبر، وسلوك مسؤول من جانب المستثمرين. وفي الحقيقة، من أجل جني أكبر المكاسب المتوقعة من مشاركة الشركات عبر الوطنية والتصدي للشواغل المتوقعة، لا بد من تضافر جهود جميع الأطراف المعنية.

المراجع

- Asian Development Bank, Japan Bank for International Cooperation and World Bank (2005). *Connecting East Asia: A New Framework for Infrastructure*. Asian Development Bank: Manila; World Bank: Washington, DC; Japan Bank for International Cooperation: Tokyo.
- Besant-Jones J (2007). Electric power reform: lessons and implications for the World Bank's Energy Strategy. PowerPoint presentation on 20 November. Washington, DC. The World Bank.
- Bull B, Jerve M and Sigvaldsen E (2006). The World Bank's and the IMF's use of conditionality to encourage privatization and liberalization: current issues and practices. Report prepared for the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. Oslo.
- Calderón C, Easterly W and Servén L (2003). Latin America's infrastructure in the era of macroeconomic crisis. In *The Limits of Stabilization, Infrastructure, Public Deficits and Growth in Latin America*. Easterly W and Servén L (eds.) Stanford University and the World Bank. Palo Alto, California and Washington, DC.
- Estache A (2005). What do we know about sub-Saharan Africa's infrastructure and the impact of its 1990s reforms? Draft, 15 June. World Bank, Infrastructure Vice Presidency. Washington, DC.
- Estache A and Fay M (2007). Current debates on infrastructure policy. Policy Research Working Paper 4410. The World Bank Poverty Reduction and Economic Management Vice-Presidency. Washington, DC. World Bank.
- Esty B (2004). *Modern Project Finance: A Casebook*. New Jersey. John Wiley and Sons.

- Fay M and Morrison M (2007). *Infrastructure in Latin America and the Caribbean: Recent Developments and Key Challenges*. Washington, DC. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.
- Gassner K, Popov A and Pushak N (2008). Does private sector participation improve performance in electricity and water distribution? An empirical assessment in developing and transition economies. Mimeo.
- Gomez-Ibanez J (2007). Private infrastructure in developing countries: lessons from experience. Paper presented at the Commission on Growth and Development. Yale Center for the Study of Globalization. New Haven, Connecticut.
- Government of India, Planning Commission (2007). Projects of investment in infrastructure during the Eleventh Plan. October.
- Heyzer N (2007). Opening statement on public–private partnership and financing for infrastructure development. Presented at the Ministerial Conference on Public–Private Partnership for Infrastructure Development. Seoul. 5 October.
- Hughes A and Havelock B (2002). *Lowering the Threshold: Reducing the Cost and Risk of Private Direct Investment in Least Developed, Small and Vulnerable Economies*. London. Commonwealth Secretariat, Economic Affairs Division.
- Kessides I (2005). *The Challenge of Infrastructure Privatization*. CESifo DICE Report. January. Kessler and Alexander.
- Kirkpatrick C, Parker D and Yin-Fang Zhang (2006). Foreign direct investment in infrastructure in developing countries: does regulation make a difference? *Transnational Corporations*, 15(1): 143–171.
- Li W and Xu L (2002). The impact of privatization and competition in the telecommunications sector around the world. Darden Business School Working Paper, No. 02-13.
- Matsukawa T and Habeck O (2007). Review of risk mitigation instruments for infrastructure financing and recent trends and developments. PPIAF.
- Mistry P and Olesen N (2003). Mitigating risks for foreign investments in least developed countries. Stockholm. Swedish Ministry for Foreign Affairs.
- Omura Y (2006). Keynote speech: scaling up support for infrastructure. Presented at the Fourth Latin American Leadership Forum. New Orleans. 28–29 March.
- Parker D, Kirkpatrick C and Figueira-Theodorakopoulos C (2005). Infrastructure regulations and poverty reduction in developing countries: a review of the evidence and a research agenda. University of Manchester. Mimeo.
- Platz D and Schröder F (2007). Moving beyond the privatization debate: different approaches to financing water and electricity in developing countries. Occasional Paper, No. 34. New York. Friedrich Ebert Stiftung.
- Rouvinen P (2006). Diffusion of digital mobile telephony: are developing countries different? *Telecommunications Policy*: 30: 46–63.
- Servén L (2007). Fiscal rules, public investment and growth. Policy Research Working Paper No. 4382. The World Bank. Washington, DC.
- Strong J, Guasch J and Benavides J (2004). Managing infrastructure risks in Latin America: lessons, issues and recommendations. In Benavides J (ed.). *Recouping Infrastructure Investment in Latin America and the Caribbean: Selected Papers from the 2004 IDB Infrastructure Conference Series*. Washington, DC. Inter-American Development Bank.
- Taylor M (2007). Beating Africa's poverty by investing in Africa's infrastructure. The Partnership to Cut Hunger and Poverty in Africa. October.

- Te Velde D and Warner M (2007). Use of subsidies by development finance institutions in the infrastructure sector. *ODI Project Briefing* No 2. December. London. Overseas Development Institute.
- Tokyo International Conference on African Development (2008). *Yokohama Action Plan*. Fourth session. Yokohama. 30 May.
- UNCTAD (2004). *World Investment Report 2004: the Shift towards Services*. New York and Geneva. United Nations.
- UNCTAD (2006). *The Digital Divide Report: ICT Diffusion Index 2005*. New York and Geneva. United Nations.
- UNCTAD (2007). *Review of Maritime Transport, 2007*. New York and Geneva. United Nations.
- United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (2006). *Enhancing Regional Cooperation in Infrastructure Development Including that Related to Disaster Management*. Bangkok. ESCAP.
- United Nations Economic Commission for Africa and the United Nations Environment Programme (2007). *Making Africa's Power Sector Sustainable*. Addis Ababa. United Nations.
- Ure J (ed.) (2008). *Telecommunications development in Asia*. Hong Kong, China. Hong Kong (China) University Press.
- WEF (2006). *Building on the Monterrey Consensus: the Untapped Potential of Development Finance Institutions to Catalyse Private Investment*. Geneva. WEF.
- Wells L and Ahmed R (2007). *Making Foreign Investment Safe: Property Rights and National Sovereignty*. Oxford. Oxford University Press.
- World Bank (2005) The role of the public and private sector in transport infrastructure: PPP options. Presentation made by the World Bank Group, Infrastructure Economics and Finance, at the seminar "PPP in the transport sector in Russia". Moscow. 3–4 March.

— — — — —